من الانبثاق إلى التعيين المعياري الجامد ـ نموذج لرفع الاكتشاف الوظيفي إلى إلزام داخل الأنساق الرسالية

د. صالح بن عبد العزيز الزهراني*

باحث مستقل، شقراء ـ السعودية

Email: sz2000z@gmail.com

تاريخ الارسال 2026/1/2م تاريخ القبول 2026/2/12م

https://doi.org/10.66045/546700212300

Elevating Functional Discovery into Normative Commitment: A Rigid Designation Model for Message-Constituted Systems

Dr. Saleh Abdulaziz S. Alzahrzni

Independent researcher, Shaqra, Saudi Arabia

Abstract This paper develops a formal account of normativity in Message-Constituted Normative Systems (MCNS)—by shifting the focus from emergence to the rigidification of normative roles. It models the transition from descriptive Functional Discovery (FD) under teleonomic emergence conditions (Cset) in the Realm of Causes to Normative Designation (ND) in the Space of Reasons, where causal roles become loci of commitment and accountability. It argues that no direct inference from "what works" to "what ought" is licensed: (FD) is raised to (ND) only through a structural–argumentative filter that renders a role (φ) operationally executable within ⟨R,G⟩ and articulable in a Message Complex, RC(φ)=⟨φ,A,K,Md,R,G⟩, under identity constraints (H1–H3). (H3) is specified as functional rigidity: the identity-preserving fixation of constitutive roles as Rigid Normative Designations (ND^R). The current designation (NDnow) is treated as the outcome of a genealogical path (P) originating in the founding segment (ND_0/ND_1), so legitimacy is assessed not by mere contemporary uptake but by the recoverability of operational execution as a guard of (C*) without shifting (H3). This framework distinguishes legitimate rigidity from designation fetishism, offers diagnostics for misalignment and normative collapse, and supplies operational criteria for adjudicating competing designations without invoking metaphysical teleology or universal moralism.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

Keywords: Message-Constituted Normative Systems (MCNS), Teleonomic Emergence, Functional Discovery (FD), Normative Designation (ND), Rigid Normative Designation (ND^R), Functional Rigidity (H3), Space of Reasons, Misalignment, Designation Fetishism.

الملخـــــص:

تعالج الورقة توليد المعيارية في الأنساق الرسالية (MCNS) عبر نموذجٍ صوريّ يركّز على كيفية تصلّب بعض التعيينات المعيارية وتحولها إلى "تعيينات رسالية جامدة" (ND^R) تدخل في تعريف الهوية تحت (H3). تنطلق الورقة من طبقة الاكتشاف الوظيفي (FD) داخل شروط الانبثاق التيليونومي (Cset) في مجال العلل، ثم تبيّن أن الرفع إلى التعيين المعياري (ND) لا يتم بمجرد النجاح السببي، بل فقط عبر مرشِّح بنيوي–حجاجي يجعل (φ) قابلاً للتشغيل داخل ⟨R,G⟩ بوصفه موضع مطالبة/مساءلة من منظور الشخص الثاني ضمن مركّب رسالي: $RC(\varphi)=\langle \varphi,A,K,Md,R,G\rangle$. وتُفهم صلابة ($ND_{now}$) بوصفها حصيلة مسار جينيالوجي (P) ينطلق من المقطع التعييني المؤسِّس (ND_0/ND_1). لذلك لا تُقاس مشروعية الجمود بســـطح الاعتراف الراهن؛ بل بقدر إمكان استعادة التشغيل حارسًا لـ(C*) مع ثبات (H3). وبهذا تميّز الورقة بين الجمود الهويّاتي المشروع وبين صنمية التعيين (صنمية الحامل/صنمية الصيغة)، وتقدّم أدوات تشخيصية لسوء المحاذاة والانهيار المعياري (انفصال الاعتراف عن التشغيل، وتآكل (R) أو انحراف (G) أو تفريغ (Md) بالاستثناءات)، ومعايير لترجيح التعيينات المتنافسة دون افتراض غائية ميتافيزيقية أو أخلاق كونية مفارقة.

الكلمات المفتاحية المقترحة: الأنساق الرسالية (MCNS)، التعيين الرسالي الجامد (ND^R)، الجمود الوظيفي (H3)، المسار (P)، المقطع التعييني المؤسِّس (ND_0/ND_1)، التعيين الراهن (NDnow)، فضاء المسوغات، مجال العلل، صنمية التعيين، سوء المحاذاة.

المقدمة:

تعالج هذه الورقة مسألة توليد المعيارية وتصلّبها داخل الأنساق الرسالية بوصفها أنساقًا معيارية تتقوَّم برسالة تُنتج داخل نمط "نحـــن" بنيةَ التزام/مطالبة/مساءلة كثيفة، ويُشار إليها هنا بوصفها Message-Constituted Normative Systems (MCNS)، وتركّز الدراسة على لحظة لاحقة للانبثاق: كيف تتحول بعض الوظائف

من توصيف وظيفي (FD) إلى تعيين معياري (ND)، ثم تتصلّب بوصفها تعيينات رسالية جامدة (NDR) تدخل في تعريف الهوية تحت (H3)، استنادًا إلى إطار "انبثاق الرسالة" الذي صاغه الباحث (2025، مخطوطة مقدَّمة للنشر). وتنبيهًا على الاصطلاح: فإن صفة "رسالي" هنا اصطلاحٌ فلسفي–اجتماعي منحوت لضبط ظاهرة معيارية داخل نسق اجتماعي/خطابي، ولا يُراد بها معنى ديني.

سؤال البحث:

وبذلك يصبح سؤال البحث الرئيس: كيف تُثبَّت بعض وظائف النسق الرسالي في صورة تعييناتٍ وظيفيةٍ جامدة (NDR) تُعرِّف هوية النسق وتُتيح تشخيص حالات الانحراف والانقطاع؟

أهداف البحث:

(1) يهدف البحث إلى نمذجة التعيين الرسالي الجامد (NDR) بوصفه موضعًا هويّاتيًا صلبًا محكومًا بقيود ثوابت الهوية (H1–H3) وعلى محكّ القدرة الرسالية (C^*).

(2) ضافةً إلى توفير أدوات تشخيصية لفساد التعيين تميّز بين الثبات الهويّاتي المشروع و"لجمود الصنمي".

أهمية البحث:

تكمن أهمية الورقة في سدّ فجوة تفسيرية بين توصيف "ما يعمل" وظيفيًا وبين تأسيس "ما يُلزِم" معياريًا داخل الأنساق الرسالية، عبر تحويل النقد من إطلاقات عامة عن "فساد الالتزام" إلى تشخيص بنيوي قابل للفحص. كما تُسهم في تعميق تحليل مفاهيم المعيارية والالتزام والهوية داخل أنساق خطابية–اجتماعية بما يدعم بناء نماذج تفسيرية لضبط انتقال الوظيفة إلى الإلزام.

المساهمة النظرية:

تتمثّل مساهمة الورقة في نقل مركز الاشتغال من إشكالية ظهور النسق الرسالي إلى تحليل آليات التثبيت المعياري التي تنتج التعيينات الرسالية المعيارية الجامدة (NDR) وضبط شروطها وحدود فسادها.

منهجية البحث:

يتّبع البحث الحالي منهجًا تحليليًا–تركيبيًا ضمن تموضع "واقعية تيليونومية داخلية" يدمج أدوات الأنطولوجيا الاجتماعية مع البراغماتية المعيارية، ويضبط العبور من الوصف إلى المعيار عبر مرشّح بنيوي–حجاجي يحوّل الأدوار السببية إلى مواقع التزام من خلال إدراجٍ تداولي مشروطٍ بقابلية التشغيل داخل فضاء المسوغات. وبذلك يتسق هذا التمركز مع طبيعانيةٍ منهجية في الأنطولوجيا الاجتماعية تتفادى "الدراما الميتافيزيقية" عند تفسير الظواهر الاجتماعية وظيفيًا. (Little, 2021)

والبند التالي يتضمن أبرز ملامح النسق الرسالي ذات الصلة بالورقة الحالية.

الإطار السابق الذي تنطلق منه الدراسة الحالية:

تأسيسًا على المقاربة التيليونومية (Teleonomic Approach) للظواهر الاجتماعية (الباحث، 2025)، تعتمد هذه الورقة تعريفًا إجرائيًا لـ"الرسالة" بوصفها تعيُّنًا وظيفيًا ينشأ داخل النسق الاجتماعي عبر تحويل الوارد الإدراكي إلى بنية خطابية ملزمة. ولكي تكتسب الورقة الحالية استقلالها التحليلي، نُثبّت هنا المرتكزات المفاهيمية التي سنعاملها كمسلمات عمل (Working Postulates) ضرورية لفهم آلية التعيين الجامد لاحقًا.

أولًا: شروط الانبثاق (Cset): نعرّف (Cset) إجرائيًا بأنها المجموعة الكاملة للشروط السببية-التداولية اللازمة لتحويل أي مخرج لغوي من مجرد "ضوضاء" أو "حدث صوتي خاص" إلى "رسالة منعقدة" في الفضاء العام. وتتألف من خمسة شروط صارمة:(C1) الترميز (Coding): تمثيل الوارد في هيئة لغوية أو شبه لغوية قابلة للنقل. (C2) التثبيت البنيوي (Structural Fixation): تنظيم هذا الترميز في وحدة خطابية مستقرة قابلة للاقتباس والإحالة. (C3) ادعاء المرجعية (Claim of Source): تضمين الرسالة إسنادًا صريحًا لمصدر سلطة (سواء كان متعالياً أو محايثاً) يؤسس لأساسها الديونطيقي. (C4) التأشير السياقي (Contextual Indexing): تعيين إحداثيات المقام (الزمان، المكان، المخاطَب) التي تُفعّل القوة الإنجازية. (C5) الإتاحة بين-الذوات (Intersubjective Uptake): وهو الشرط الحاسم الذي يمثل العتبة الاجتماعية. ويعني إدراك المخاطَبين للمُخرج بوصفه "حركة مشروعة" داخل الخطاب العمومي قابلة للتفاعل والمساءلة، وبه يتحقق الانعقاد التداولي. ويمكن تدعيم (C5) ميتاسيمانطيقيًا بالقول إن الإحالة والفهم العموميين لا

يكفي فيهما قصدٌ فردي، بل يتطلبان انتظامًا عرفيًا قابلًا للاشتراك، وهو ما ينسجم مع شرط الإتاحة بين-الذوات. (Wittgenstein, 2009; Rudnicki, 2023)

ثانيًا: المركّب الرسالي (RC): متى استوفت الظاهرة شروط (Cset)، فإنها تنتظم داخليًا وفق بنية معيارية نرمز لها بـ (RC)، وتُعرَّف بالمتجه:

$$RC = \langle \varphi, A, K, M_d, R, G \rangle$$

حيث يمثل (φ) المحتوى القضوي الإلزامي، و(A) مجال المخاطَبين من منظور الشخص الثاني، و(K) شروط الانطباق السياقية، و(Md) نمط القوة الديونطيقية (وجوب، حظر، إباحة...)، و(R) شبكة التبرير في فضاء المسوغات التي تمنح الخطاب وجاهته ($R \vdash \varphi$). ولتقوية قيد ($R \vdash \varphi$) بوصفه وجاهةً لا مجرد اتساق خطابي، يفيد توظيف تحليلٍ ميتافيزيقي حديث للحقيقة الاجتماعية يشرح كيف تُؤسَّس 'وقائع/حقائق اجتماعية' دون اختزالها إلى اعترافٍ محض (Griffith, 2025). و(G) بنية المساءلة والحوكمة. إن هذا التحديد الإجرائي لـ (Cset) و (RC) يحررنا من عبء إعادة التدليل على نشأة الرسالة، ويتيح لنا تركيز الجهد التحليلي في هذه الورقة حصراً على الدينامية اللاحقة للانعقاد: أي كيف يتحول هذا "الانبثاق" الأولي إلى "تعيين وظيفي جامد" (NDR) يحفظ هوية النسق عبر الزمن.

مراجعة للأدب الفلسفي ذي الصلة:

ينطلق البحث من تمييز سيلارز وبراندوم بين مجال العلل (Realm of Law) وفضاء المسوغات لتفسير تحويل الأدوار الوظيفية إلى التزامات قابلة للمساءلة داخل الممارسة الاستدلالية (Sellars, 1956; Brandom, 1994). ويستثمر مفهوم القوى الديونطيقية ووظائف المكانة في الأنطولوجيا الاجتماعية (Searle, 1995, 2010) دون اختزال المعيارية في محض اعترافٍ مؤسسي. كما يستأنس بمقاربات الوظيفة والتيليونومي لتثبيت طبقة الوصف الوظيفي (FD) وحراسة الفصل بين الوصفي والإلزامي (Cummins, 1975; Dennett, 1987; Millikan, 1984; Wright, 1973; Hume, 1739/1978; Schurz, 1997). ومع ثراء هذه الأدبيات، فإنها لا تقدّم—في سياق الأنساق الرسالية ذات الدعوى المعيارية الكثيفة— أداةً موحّدة لتفسير تثبيت بعض الوظائف بوصفها تعييناتٍ معياريةٍ "جامدة"، ولا معيارًا يفصل بين حفظ الهوية والجمود الصنمي.

ومن ثم تسعى هذه الورقة إلى سدّ هذه الفجوة عبر نمذجة الانتقال من الاكتشاف الوظيفي (FD) إلى التعيين المعياري (ND) تحت قيدٍ بنيوي–حِجاجي يحول دون الاستنتاج المباشر من "ما يعمل" إلى "ما يجب".

1. تمهيد ـ الإشكال المعياري وإطار الانبثاق التيليونومي:

تفصل الورقة الحالية تحليليًا بين قيام الإلزام من جهة وبين تصلّبه من جهة أخرى. فالقوة الديونطيقية لا "تُستنتَج" من الوظيفة، بل تقوم تداوليًا بشرط الإتاحة بين-الذوات (C5) كما بُيّن في ورقة الانبثاق. (الباحث، 2025، مخطوط مقدَّم للنشر) أمّا ما يدرسه هذا البحث فهو لحظةٌ لاحقة: كيف يُعاد توصيف ما قام تداوليًا بوصفه التزامًا إلى (ND^R) يَدخل في تعريف (H3). وبناءً على ذلك، يكون (ND_0) أول تثبيت معياري لالتزامٍ نشأ تداوليًا باستيفاء (C5). ومنه تبدأ السلسلة التي قد تُفضي إلى تعيينات جامدة (ND^R) تُدرَج لاحقًا في تعريف (H3) بوصفها مرجعًا هويّاتيًا.

وبينما اتجهت الأنطولوجيا الاجتماعية المعاصرة، ممثَّلةً في أعمال سيرل (Searle, 1995) وتوروميلا (Tuomela, 2013)، نحو تفكيك المعيارية المؤسسية بوصفها نتاجًا لمواضعات واتفاقات اجتماعية (conventions) تُنظم ما "يُعتدّ به" داخل المؤسسات، اتجه الجهد الحالي إلى مساءلة نمط آخر من المعيارية هو "المعيارية الرسالية"، بوصفه شكلًا مغايرًا من الالتزام التكويني يعرّف هوية الأنساق الرسالية. هذا النمط من المعيارية يشكِّل بالضرورة مرجعيةً مُلزِمةً، ويتّسم بجمود هويّاتي (identity rigidity) -لا التكلس (Stagnation)- يقاوم ضغوط التكيّف البراغماتي ويتجاوز منطق المواضعات المؤسسية عند توروميلا (Tuomela, 2013) القابلة للتغيير.

ومن ثم تسعى الورقة إلى نمذجة هذا النمط المخصوص من الالتزامات عبر تحليل آليات الانتقال من مجال العلل، حيث تُفهَم الوظيفة في أفق ضرورات لا تزال غير مؤطَّرة رساليًّا، إلى فضاء المسوغات، حيث تُترجم صياغة الوظيفة ذاتها إلى التزام هويّاتي غير قابل للتفاوض بين أعضاء النسق.

وكما أُشير في مقدمة البحث، تتخذ الورقة من إطار "الانبثاق الرسالي" منطلقًا مسلَّماتيًا، إذ:

(أ) تُعامِل بنية المركّب الرسالي (RC) مع شروط الانبثاق (Cset) بوصفهما معطًى تحليليًّا يحدِّد أفق ما يُعَد رساليًا داخل النسق.

(ب) تُركِز على سلسلة التعيين اللاحقة للانبثاق، حيث يُدرج بعض (ND) ضمن ND^R بوصفها مواضع تثبيت هوياتي تحت (H3) وعلى محك (C*).

والسؤال الموجِّه، في هذا الأفق، هو: كيف ينجح نسق رسالي في تثبيت بعض وظائفه المؤسِّسة بوصفها مرجعًا لهويته المعيارية لا مُجرّد ترتيبات تكيفية للبقاء؟ وكيف يمكن، من داخل الجهاز المفهومي نفسه، التمييز بين الحفاظ المشروع على هذه الهوية وبين أشكال "صنمية التعيين" التي تُستبقَى فيها الوسائط بعد انفصالها عن الوظيفة الرسالية المؤسسة؟ ويُعالَج هذا التمييز من داخل ديناميات التعيين والتبرير والمساءلة في فضاء "نحن".

تنويه اصطلاحي–منهجي: تجنبًا للالتباس الشائع في التداول الفلسفي العربي بين "السبب" بوصفه مسوِّغًا و"السبب" بوصفه عِلّة، يُستعمل "فضاء المسوغات" هنا بمعنى "الحيّز المنطقي للأسباب/التبرير والمساءلة" (Space of Reasons/Justifications)، في مقابل "مجال العلل" بوصفه "حيّز التفسير السببي–القانوني الطبيعي" (Realm of Causes/Law). وهذا الفصل إجرائي وحاسم لضبط الانتقال من (FD) الوصفي إلى (ND) الإلزامي داخل النموذج، دون ادعاء حسم في سجالات التعريب أو العلّية الميتافيزيقة للمصطلحين.

الأطروحـــة: لا تتحول الوظيفة من (FD) إلى إلزامٍ رسالي (ND) لمجرد نجاحها السببي، بل فقط إذا جرى رفعها بواسطة مرشِّح بنيوي-حِجاجي إلى موضعٍ قابل للتشغيل داخل ⟨R,G⟩ وتحت ثوابت الهوية (H1–H3). ويُفهم (NDnow) بوصفه حصيلة مسار (P) ينطلق من المقطع التعييني المؤسِّس (ND_0/ND_1). ومن ثمّ لا تُحكَم صلابة التعيين أو فساده بمجرّد الاعتراف الراهن، بل بقدر إمكان استعادة تشغيله حارسًا لـ(C*) من داخل ⟨R,G⟩ مع ثبات (H3)— وإلا انقلب "الجمود الوظيفي" إلى صنمية تعيين.

1.1 ملاحظات اصطلاحية وترميز:

نثبت هنا الجهاز المفهومي والتّرميز الصوري الذي سيشكّل مرجعيةً اصطلاحيةً يُحال إليها في الأقسام اللاحقة:

(Cset): مجموعة شروط الانبثاق التيليونومي للنسق الرسالي {C1,…,C5} كما صيغت في ورقة "انبثاق الرسالة كظاهرة اجتماعية"؛ وسوف تعامل هنا بوصفها معطًى تأسيسي.

(H1–H3): ثوابت الهوية للنسق الرسالي؛ حيث:(H1) سلامة (Cset)، (H2) تماسك فضاء المسوغات (اتساق شبكي، مقاومة القوادح، ثبات شرطي)، (H3) ثبات الموضع الوظيفي المؤسِّس بوصفه مرجع الهوية الرسالية.

(C*): القدرة الرسالية الجوهرية؛ وهي "مبدأ ناظم" (Regulative Ideal) يُستقرأ من (Cset) لتعريف ما يُعد انقطاعاً هويّاتياً. وتعمل كمعيار للترجيح بين التعيينات المتنافسة، لا ككيان فيزيائي."(إضافة كلمة "مبدأ ناظم" تحميك من نقد الواقعية الساذجة).

(φ): نمط المساهمة الرسالي المرفوع إلى مقام الالتزام المعياري داخل النسق.

(A): مجال المخاطَبين الرسالي (أفرادًا أو هيئات) ممّن يُتوقَّع منهم تحمّل الالتزام المرتبط بـ(φ).

(K): شروط الانطباق المعيارية والسياقية التي يُعلَّق عليها إلزام أداء (φ).

(Md): نوع القوّة الديونطيقية المسندة إلى (φ) (مثل: الوجوب O، الحظر F، الإباحة P، التفويض D، ...).

(R): شبكة المبرّرات الرسالية التي تسوّغ إدراج (φ) في المركّب الرسالي (RC) وتربطها بثوابت الهوية.

(G): بنية المساءلة والتصحيح وإعادة التموضع التي تنظّم أنماط اللوم، والاعتذار، والعقاب، والتقويم.

(FD): الوصف الوظيفي (Functional Description) السببي–التيليونومي الخالص لنمط المساهمة داخل (Cset)، من غير حمولة ديونطيقية.

(ND): التعيين الوظيفي المعياري برفع (φ) من (FD) إلى مقام الالتزام الرسالي داخل فضاء المسوغات.

ND^R: التعيين الوظيفي الجامد: رتبة ضمن (ND) يتضمن التعيينات التي يُسنِد إليها النسق تثبيت موضع (H3).

RC(φ): المركّب الرسالي المرتبط بـ(φ)، ويُرمَّز بالصيغة: RC(φ)=⟨φ, A, K, Md, R, G⟩ بوصفه البنية التي تُدرج فيها الوظيفة في وضع معياري مؤسَّس. (Searle, 2010)

الوصف الوظيفي (FD): نقول إنّ مكوّنًا معيّنًا داخل النسق يؤدّي وظيفةً ما متى كان نمط أدائه يسهم، على نحو منتظم، في تفسير قدرةٍ محدّدة لهذا النسق على العمل أو الاستمرار أو حفظ (C*). في هذا المستوى يظلّ (FD) توصيفًا سببيا–تيليونوميا خالصًا في "مجال العلل"، خاليًا من أيّ إسناد معياري أو تقويمي، ومجرّدًا عن لغة الوجوب واللوم والاستحقاق.

الالتزام الرسالي من منظور الشخص الثاني: نعني بالالتزام الرسالي الحالة التي يُصاغ فيها المضمون (φ) في هيئة دعوى من نمط: "على الحامل المعني أن يحقّق (φ) متى توفّرت شروط الانطباق المحدّدة (k)"، بحيث يُفهَم هذا الوجوب بوصفه جزءًا ممّا يقتضيه موقع الحامل الرسالي داخل النسق. ويُقرأ قبول الفاعل لـ(H1–H3) هنا بوصفه رهانًا معياريًّا وفعلَ التزامٍ وتأويل ينتقل به من مستوى "ما يجعل النسق قادرًا على العمل" إلى مستوى "ما يلتزم بحفظه بما هو عضوًا فيه". وبهذا يكون الإلزام الذي يشتغل عليه النموذج إلزامًا رساليًّا داخليًّا مشروطًا بالانخراط الواعي في نمط "نحن" الرسالي تحديدًا وقبول (H1–H3). وعمليًّا، كلّ فاعل يختار الانخراط في النسق ويقبل ثوابت هويته (H1–H3) يكون ملتزمًا – من داخل هذا الانخراط – بأداء (φ) كلّما تحقّقت (k)، ويُقاس أداؤه في (G) بمقتضى هذا الالتزام. (Darwall, 2006)

التعيين الوظيفي المعياري (ND): نقصد بالتعيين الوظيفي المعياري داخل نسق معيّن أن (φ) قد رُفِع من (FD) إلى مقام وظيفة رسالية قياسية داخل فضاء المسوغات، وأنه توافرت له الشروط الآتية معًا:

(1) أن يكون (φ) نمط أداء رسالي قياسي لنوع معين من المكوّنات (m) داخل (Σ)، أي الصورة المستقرّة لفهم ذلك النوع ضمن النسق، بحيث يُعدّ الأداء المخالف خروجًا عن نمطه المعياري المحدِّد.

(2) أن يُدمَج (φ) إدماجًا صريحًا في مركّبه الرسالي بحيث RC(φ)=⟨φ, A, K, Md, R, G⟩، فتغدو مواضع المخاطَبين (A)، وشروط الانطباق (K)، ونمط القوّة الديونطيقية (Md)، وشبكة المبرّرات (R)، وبنية المساءلة (G) عناصر بنيوية في تعريف وضعه المعياري داخل النسق، لا معطيات ظرفية يمكن الاستغناء عنها بلا كلفة.

(3) أن يترتّب على ترك (φ) لكل ($a \in A$) تتحقّق في حقّه شروط الانطباق (k)، نوع من الإخلال بمعنى معياري رسالي داخل النسق لا مجرّد خلل سببي، بحيث يُعد (¬φ(a)) في ظلّ تحقّق (k) – بحكم (RC) و(H1–H3) – تخلّفا عن أداءٍ رساليٍ واجبٍ يفتح باب المطالبة بالتبرير أو التصحيح في (G).

معيار الوصف/التعيين (D/N): وهو قاعدة فصل إجرائية تحدد متى يكون (φ) توصيفًا وظيفيًا (FD) ومتى يصير تعيينًا معياريًا (ND) داخل (RC) وتحت (H1–H3)، ومؤداه: يصير (φ) تعيينًا متى كان تركه—من فاعل مؤهَّل (a∈A) عند تحقق (K)—إخلالًا يفتح باب المطالبة والتصحيح في (G)، وكانت وجاهته مُدارة داخل (R) على نحوٍ لا يُفرَّغ إلزامه باستثناءات انتقائية.

2. من التيليونومي الاجتماعية إلى التيليونومي الرسالية:

وكما استقرّ في أدبيات الوظيفة، تُطلق "التيليونومي الاجتماعية" على مجموع "البرامج الغائية" المتشكلة تاريخيًا وتنظّم سعي الأفراد والمؤسسات نحو البقاء والاستقرار والتكيّف وتحسين شروط الحياة دون افتراض رسالة معيّنة. (Cummins, 1975; Dennett, 1987; Millikan, 1984; Wright, 1973) وهي بهذا المعنى تمثّل الأفق الغائي العام الذي تتحرّك فيه الأنساق الاجتماعية بما هي أنساق ساعية إلى الاستمرار.

أما التيليونومي الرسالية فهي غائية نوعية أضيق وأكثر كثافة من الغائية الاجتماعية وينشأ من لحظة التعيين الأول (ND_0)، بوصفها إعادةَ ترميزٍ محايثة لأنماط السعي والالتزام داخل النسق. وبذلك يصبح حفظ نمط معيّن من العيش والمعنى الرسالي شرطًا للبقاء المعنوي للنسق، لا مجرّد خيار من خيارات تكيُّفه الممكنة. وهو تصوّر يلتقي جزئيا مع بعض أطروحات النقاش التيليونومي المعاصر حول الوظيفة والانتقاء (انظر مثلًا: Godfrey-Smith, 2009; Millikan, 1984)، دون أن يكون مقتبسًا منها أو مستندًا إليها في صيغته المفهومية الأساسية.

وبهذا تُدرِج التيليونومي الرسالية الحفاظَ على النمط الرسالي المعيَّن ضمن شروط البقاء المعنوي للنسق، فيُعَد الإخلال به ضربًا لهويته وليس مجرّد إخفاق تكيُّفي. وبذلك تُحدَّد —ضمن هذا النموذج— لحظة الانتقال الحاسمة من التيليونومي الاجتماعية إلى التيليونومي الرسالية.

وهنا يتحوّل الفاعل إلى حامل لوظيفة تبليغية تُعرَّف رساليًّا ويُعاد عبرها ترميز العالم في ضوء المحتوى الرسالي الجديد. وسنشير إلى هذه اللحظة بوصفها طور (SD): أي اللحظة التي يتلقّى فيها الفاعل الوارد الرسالي الأوّل في سياق معيّن، فيحمّله لنفسه بوصفه وظيفةً تأسيسيةً يدخل حفظُها في تعريفه الذاتي الرسالي، قبل أن تُدرَج لاحقًا، في أفق الممارسة التداولية العامة.

هذه اللحظة تمثّل النموذج الحدّي الذي تُقاس عليه جميع التعيينات الوظيفية الرسالية اللاحقة من خلال هجرة الوظيفة الرسالية بين حوامل وسياقات متعدّدة مع ثبات الموضع الذي تضبطه (H3)، بحيث تغدو التيليونومي الرسالية الإطار الغائي الذي يفسّر إمكان ظهور (ND^R) لا بوصفه قرارًا اتفاقيًّا، بل بوصفه إعادة برمجة لبنية السعي والبقاء نفسها في ضوء (C*).

والتيليونومي الرسالية لا تعمل في فضاء منفصل عن التيليونومي الاجتماعية، بل تنشأ بينهما حالة "تراكب توتّري" مستمر: تدفع التيليونومي الاجتماعية النسق نحو أقصى درجات المرونة التكيّفية ما دام ذلك يحفظ البقاء المادّي والاستقرار الوظيفي، بينما تتدخّل التيليونومي الرسالية لتعطيل هذه المرونة في نقاط معيّنة يمكن تسميتها "نقاط الجمود الوظيفي".

في هذا الأفق تغدو وظيفة (ND) أكثر من مجرّد آلية لتوزيع الأدوار؛ إنّها كبح سيبراني يمنع منطق البقاء المجرّد من تذويب هوية النسق الرسالي كما تضبطها (H1–H3)، مع ترك مجال واسع للتكيّف في كلّ ما يقع خارج هذه النقاط، وبما يربط بين حفظ (C*) وإمكان استمرار النسق بوصفه نسقًا رساليًّا بعينه لا مجرّد نسق اجتماعي ناجح وظيفيًّا.

2.1 النسق الرسالي، نمط "نحن" ومجال العلل وفضاء المسوغات:

يحدّد هذا القسم الخلفية المفهومية التي يتحرّك ضمنها النموذج: أوّلًا، تعريف النسق الرسالي ونمط "نحن" الذي تُحمَل فيه ثوابت الهوية (H1–H3) وتُدار عبره ممارسات التعيين واللوم والتبرير؛ وثانيًا، ضبط التمييز بين مجال العلل وفضاء المسوغات (Sellars, 1956; Brandom, 1994, 2000) بوصفه الإطار الفلسفي للانتقال من (FD) إلى (ND)؛ وثالثًا، توضيح موقع التيليونومي بوصفها قيدًا غائيًا محايثًا يضبط هذا الانتقال دون انزلاق إلى غائية ميتافيزيقية أو اختزال معياري في منطق السلطة.

النسق الرسالي ونمط "نحن":

النسق الرسالي حسب الباحث (2025 مخطوطة مقدمة للنشر) يمثل بنية لغوية–اجتماعية منبثقة تستوفي (Cset)، وتتجسّد في مواضع وظيفية متمايزة، وقواعد مضمَرة ومقنَّنة، وبنية مساءلة بين–ذاتية. ويحمل هذه البنية فاعلٌ جمعي تحليلي هو "نمط نحن" الرسالي. (Tuomela, 2013) والفاعل هنا ليس كائنا فوقيًّا، بل نمطًا من الالتزامات والممارسات المشتركة الموزَّعة على هذه المواضع (Gilbert, 1989; Searle, 1995). وبهذا التوصيف يمثّل نمط "نحن" نقطة التقاطع بين (H1–H3) وبين ممارسات التعيين والتفسير والتقويم التي يُعاد بها إنتاج الرسالة عبر الزمن.

ولا يُستعمل مفهوم "نمط نحن" ليس صوتا جمعيا أحاديا أو ملغيا لتعدّد الذوات، بل لتشخيص الحقل الذي يدور فيه الخلاف على تعريف (H3) وترسيم حدود (RC)، ومن ثمّ كشف أنماط سوء المحاذاة (أو الانفصال التشغيلي) حين تحتكر فئة بعينها تمثيل الرسالة وتعيد توجيه التعيينات الوظيفية بما يخدم منطق البقاء أو النفوذ على حساب حفظ (C*). وبهذا المعنى يعمل "نمط نحن" إطارًا تحليليًّا لفهم كيفية إدارة التعيينات الجامدة رساليًّا، لا افتراضًا لكيان ميتافيزيقي جمعي.

مجال العلل وفضاء المسوغات:

يعتمد النموذج على تمييز راندوم في قراءته لسيلارز (Brandom, 1994, 2000; Sellars, 1956) بين مجال العلل (Realm of Law) وفضاء المسوغات بوصفه الخلفية الفلسفية للانتقال من (FD) إلى (ND). ففي مجال العلل تُفسَّر الظواهر بالعلل السببية أو البنيوية أو الديناميكية. أي بما يفسّر قدرة النسق واستقراره في أفق طبيعاني. وفي هذا المستوى يُقرأ (FD) بوصفه نشاطًا تحليليًا–وصفيًا خالصًا: إسناد وظائف إلى مكوّنات النسق بما هي أدوار سببية تفسِّر حفظ (C*) من غير أي حمولة ديونطيقية.

أمّا في فضاء المسوغات فتُفهَم الأفعال والمواقف في ضوء ما يقدّمه الفاعلون من أسباب ومبرّرات والتزامات واعتراضات (Brandom, 1994; McDowell, 1994). هنا تصبح الوظائف مواضع معيارية داخل شبكة التزامات وتبريرات، ويُعاد إدراج بعض الأنماط الوظيفية بوصفها معايير يُقاس إليها الأداء، وتغدو قابلية الفاعل للّوم والمطالبة والتبرير جزءًا من تعريف وضعه المعياري ذاته. وداخل هذا الفضاء تتموضع (ND) بوصفها لحظة "رفع رسالي" تنتقل فيها صياغة الوظيفة من مستوى

التفسير السببي في مجال العلل إلى مستوى (ND^R) كما تضبطه بنية (RC) وثوابت الهوية (H1–H3).

2.3 التيليونومي بين الغائية الميتافيزيقية ونظم الخطاب:

تقتضي أطروحة التعيين الوظيفي الجامد (ND^R) تبنّي فهم معيّن للتيليونومي يتحاشى ثنائية "غائية ميتافيزيقية" مفارقة للنسق في مقابل "اختزال المعنى في السلطة". وفق هذا الفهم تُعرَّف التيليونومي بوصفها "برمجة غائية" محايثة (Dennett, 1987; Millikan, 1984) تتجسّد في أنماط الممارسة اللغوية وأشكال التهيكل الاجتماعي، وتعمل كقيد بنيوي يُنظّم فضاء المسوغات من الداخل. فهي من جهةٍ تُبقي التحليل في أفق طبيعاني منهجي، ومن جهة أخرى تُوفّر معيارًا غائيًا داخليًا (C*) يُفرّق بين تعيينات تحفظ القدرة الرسالية وتعيينات تنحرف عنها. ولإظهار أن توظيف التليوسيمانطيقا في طبقة (FD) ليس تراثًا مغلقًا، يمكن الإشارة إلى محاولات حديثة لربطها بأطر معرفية معاصرة (كالمعالجة التنبؤية)، بما يعزز قابلية الإطار للتعضيد العلمي دون تحويل الورقة إلى بحث تجريبي. (Pain & Mann, 2025)

ويلتزم النموذج بالتمييز بين التفسير السببي في مجال العلل والتبرير المعياري في فضاء المسوغات، مع إسناد دور حاسم للتيليونومي في تفسير كيف يصبح نمط وظيفي معيّن مرشَّحًا للرفع إلى (ND^R) تعيينا رساليا جامدا لا لأنّ السلطة تفرضه تعسفًا، بل لأنّ بنية السعي الرسالي كما يكشفها (FD) داخل (Cset) و(C^*) تجعل من تثبيت هذا النمط شرطًا لحفظ الهوية كما تضبطها (H1–H3).

3 الاكتشاف الوظيفي (FD) داخل شروط الانبثاق:

الوصف الوظيفي بوصفه مسندًا من الدرجة الثانية:

يكون موقع (FD) في طبقة تفسيرية طبيعانية تتحرّك في "مجال العلل" (Brandom, 1994; Sellars, 1956). ونعني به إسنادَ مسندٍ من الدرجة الثانية إلى نمط مساهمة معيّن داخل نسق اجتماعي–رسالي؛ أي الحكم بأن نمطًا من الأداء يسهم في تفسير قدرة محدّدة لهذا النسق على العمل أو حفظ (C*). في هذا المستوى يبقى الوصف الوظيفي توصيفًا سببيًّا–تيليونوميًّا خالصًا لعلاقة بين بنية النسق وقدرته، من غير أي حمولة ديونطيقية أو لغة وجوب/لوم؛ فالـ"وظيفة" هنا هي الدور السببي في تمكين النسق من أداء قدرة أشمل، لا وظيفةً مقوَّمة معياريًا (Cummins, 1975).

وبهذا المعنى يظلّ (FD) في حالة "نقص معياري" يصف القدرات وانحرافاتها في مجال العلل.

وداخل إطار الانبثاق التيليونومي يُفهَم الاكتشاف الوظيفي بوصفه تحليلًا يتحرّك داخل (C1–C5) وفي ديناميات النسق الداخلية، وقبل إدراج نمط المساهمة في المركّب الرسالي أو ربطه بـ(G) أو مخاطَب من منظور الشخص الثاني (A). في هذا المستوى تُفهَم "الوظيفة" بوصفها ما يفسّر استقرار النسق وغرضيته الدينامية في ضوء (Cset) و(C^*)، لا ما يبرّر ادّعاءه لمرتبة (ND^R).

تجنّب "الطبيعانية الرسالية":

إن تثبيت (FD) كتحليل سببي–تيليونومي خالص ضروري لتجنّب ما يمكن تسميته بـ"الطبيعانية الرسالية": أي النزعة إلى تبرير الادّعاءات الرسالية بمجرد الإحالة إلى ما ينجح وظيفيًا أو يحفظ بقاء النسق الاجتماعي. وإذا جرى التساهل في الحدّ بين (FD) و(ND)، يصبح ممكنًا تمرير انتقال خفيّ من: "هذا ما يجعلنا نبقى أو نعمل بكفاءة" إلى "إذن هذا ما يجب رساليًا أن يكون". وهو شكل تيليونومي لمغالطة "هو/ينبغي" (Hume, 1739/1978; Schurz, 1997). لذلك يُحتفَظ بالمستوى الوصفي–السببي في (FD) كطبقة مستقلة، ويُترَك البتّ في الرفع إلى مقام الوظيفة القياسية الجامدة لمستوى (ND) كما يُعرَّف في ضوء (RC) و(H1–H3).

المتلقّي الأوّل كعقدة معرفية ذات معلومات جانبية:

في مستوى (FD)، يُنمذج "المتلقّي الأوّل" بوصفه عقدةً معرفيةً داخل الشبكة، متميّزةً بامتلاك "معلومات جانبية" تتصل بالوارد الرسالي. وظيفته هنا ليست إنشاء الإلزام، بل تشكيل نمط أداء قادر على تمرير المحتوى الذي سيغدو لاحقًا مرشّحًا لـ(ND_0). وبهذا يعمل المتلقّي الأوّل وسيطًا انتقاليًّا بين التحليل الوظيفي في مجال العلل ولحظة التعيين المؤسِس التي يبدأ عندها تشكّل الالتزام الرسالي الصريح.

4. التعيين الوظيفي المعياري منظور الشخص الثاني: الطبقة الثانية – الوظيفة في فضاء المسوغات:

في ضوء إطار الانبثاق الرسالي (الباحث، 2025، مخطوطة مقدمة للنشر) يُفهَم (ND) بوصفه لحظة الرفع من مستوى (FD) إلى مستوى معياريٍّ صريح. غير أن هذا الرفع يُسبَق مرحليًا بظهور (SD) قبل اكتمال نمط "نحن"، ثم يُعاد فرزها وإعادة صوغها داخل فضاء المسوغات عند إدراجها في المركّب الرسالي. وبعدئذ يُجمَّد نمطٌ

وظيفيٌّ من أنماط أداء النسق لهدفه الرسالي العام—أي حفظ (C*)— ويُعاد تثبيته في صورة التزام رسالي مستقر.

وبذلك التحديد لا يكون (ND) مجرّد وصفٍ مضافٍ لما يحدث، بل صياغة داخلية لما يجب أن يُصان لكي يبقى هذا النسق الرسالي بعينه؛ أي الموضع الذي ينتقل فيه التحليل من تفسير القدرة إلى تعيين ما يدخل في قوام الهوية المعيارية. ويمكن، استنادًا إلى كريبكي (Kripke, 1980)، تشبيه هذا "الجمود الوظيفي" بفكرة "المعيّن الجامد"، مع فارق حاسم هو أنّ ما يظلّ ثابتًا هنا لا يطال مُحالًا فرديًّا يُتعقَّب عبر العوالم الممكنة، بل نمط أداء معياري يرى النسق الرسالي أن التخلّي عنه يعني تخليًا عن ذاته النوعية.

4.1 الديونطيقية الذاتية (SD): طبقة ما قبل الإدراج في نمط "نحن":

لتفسير الانتقال من الوصف الوظيفي (FD) إلى التعيين المعياري (ND) يلزم التمييز بين ديونطيقيةٍ ذاتية من منظور الشخص الأول، وديونطيقيةٍ مُدرجة في فضاء المسوغات من منظور الشخص الثاني داخل نمط "نحن". وعليه تُفهم (SD) بوصفها طبقةً وسيطة تمثل التزامًا معياريًا ذاتيًا يتشكّل عقب اللَّسنَنة في صورة "يلزمني أن أفعل/أمتنع/ألتزم بـ(φ)"، ولا يُنشئ تلقائيًا حق مطالبة للآخرين أو مساءلة بين-ذاتية، مع بقاء قابليته للتعليل في فضاء المسوغات.

وُقدَّم الديونطيقية الذاتية (SD) هنا بوصفها استدراكًا تفسيريًا على تحليل الانبثاق الرسالي (الباحث، 2025، مخطوط مقدَّم للنشر). فهي الحدّ الوسيط الذي تظهر فيه مادة معيارية أولية قابلة للتعليل قبل اكتمال بنية المطالبة والمساءلة داخل نمط "نحن" بمعنى اتجاه تيليونومي–ذاتي. بهذا لا تُفهم (SD) كطبقة تضاف إلى الانبثاق من خارجه، بل كطريقة لضبط الفرق بين "وجوب داخلي" قد يتشكّل مع لَسْنَنَة الفعل، وبين "تعيين معياري" لا يتحقق إلا حين يُدرج ذلك الوجوب في ممارسة مشتركة تولّد حقّ المطالبة والتصحيح.

ووظيفة التمييز هنا هي منع القفز التفسيري من الاكتشاف الوظيفي إلى الإلزام الاجتماعي، وبيان لماذا لا يصير كل (FD) تعيينًا، ولماذا لا يكفي الاستقرار الاجتماعي وحده لإثبات العمق الرسالي.

وكما تعمل (SD) بوصفها مادةً معيارية أولية لترشيح (φ) قبل الإدراج، فقد تُرفع لاحقًا إلى (ND) إذا استوفت بنية المطالبة والمساءلة داخل المركّب الرسالي، وقد

تبقى التزامًا ذاتيًا لا يرقى إلى الإدراج. وبذلك يُحفظ الفرق الحاسم: (ND) يفترض مشروعية المطالبة والتصحيح داخل ممارسة مشتركة، بينما (SD) يفترض مساءلة ذاتية دون توليد حق مطالبة اجتماعي.

وإجرائيًا، تُميّز (SD) عن الخواطر والانفعالات بثلاث قرائن: (1) الصياغة الإلزامية غير القابلة للخفض إلى صور من الإلحاح القهري، (2) التعليل والتسويغ لا مجرد التفسير، (3) إمكانية التصديق الانعكاسي من الدرجة الثانية، (4) قدرٌ كافٍ من الاستقرار عبر الحالات القريبة يجعل الإخلال موضوعًا للوم الذاتي لا تذبذبًا عابرًا.

ويُفهم الانتقال من (SD) إلى (ND) بوصفه تحولًا في الوضع التداولي من التزام ذاتي إلى موضع تُنشأ فيه حقوق مطالبة ومسؤوليات متبادلة داخل نمط "نحن"، بما يعضد الربط بين مجال العلل وفضاء المسوغات ومركزية منظور الشخص الثاني. (Sellars, 1956; Brandom, 1994; Darwall, 2006).

وتعمل (SD) تحليليًا على سد فجوة تفسيرية في صورة الانتقال المباشر (FD→ND)، وتخدم معيار الفرز الذي تحتاجه الأطروحة من حيث أن ليس كل وجوب داخلي صالحًا للإدراج الرسالي، وليس كل استقرار اجتماعي قرينةً كافية على العمق الرسالي.

4.2 التعيين كفعل إنشائي داخل الممارسة الرسالية:

في تقاطع مفهومي مع الأفعال الإنشائية عند سيرل (Searle, 1995, 2010)، يُفهم التعيين الوظيفي المعياري (ND) بوصفه إسنادًا رساليًا يُنشئ، في آنٍ واحد:

(أ) موضعًا معياريًا لنمط مساهمة بعينه (φ) داخل النسق: يَصير هذا النمط معيارًا تُقاس إليه المطابقة، حيث تغدو المخالفة—عند توافر الأهلية—إخلالًا بالمقتضى الرسالي لا اختلافًا سببيًا (يتوازى مع معيار وتنغشتاين من أن اتّباع القاعدة ظاهرةٌ بين-ذاتية (Wittgenstein, 2009)). وبهذا الإسناد تُدمَج الوظيفة في فضاء المسوغات بوصفها التزامًا مستقرًا يحرس القدرة الرسالية العامة (C*) ويُدرجها في قوام الهوية، مقتربًا من صلابة "التعيين الرسالي الأول" (ND0) بوصفه نموذجًا حدّيًا للإلزام.

(ب) وفي اللحظة نفسها يتكوّن منظور الشخص الثاني بوصفه البنية الملازمة لهذا الإسناد، إذ يفتح التعيين أفق المساءلة ويُنشئ حقّ المطالبة والتصحيح داخل نمط

"نحن" الرسالي. وتتحوّل شروط الانطباق (K) من شروط نجاحٍ أدائي إلى شروط أهلية معيارية، ويتحدد مجال المخاطَبين (A) بوصفه مجموعة المواضع التي يُنتظر منها حمل الالتزام. لذلك لا تُفهم "الإنشائية" و"حقّ المطالبة" كخطوتين منفصلتين، بل كوجهين متلازمين لواقعة إدراج واحدة: إسنادٌ يخلق معيارًا، ومعيارٌ يخلق مساءلة.

ويُثبَّت هذا الإدراج تعريفياً وصوريًا في المركّب الرسالي $RC(\varphi)=\langle \varphi,A,K,Md,R,G \rangle$. وعليه تصبح مخالفة ($\varphi$)—مع تحقق الأهلية والانخراط الرسالي—واقعةً معيارية تستدعي اللوم والتبرير وإعادة التموضع، لا مجرد مؤشر على خلل سببي. (الباحث، 2025، مخطوط مقدَّم للنشر؛ Sellars, 1956; Brandom, 1994; Darwall, 2006).

4.3 التسلسل التعييني: التعيين المؤسِّس (ND_1) وسلطة السابقة الرسالية:

ينتقل التعيين المعياري في النسق الرسالي من حالته الحدّية (ND_0) إلى وضعه الراهن (NDnow) عبر سلسلة من أفعال إعادة التعيين وهجرة الوظيفة. وعبرها يكتسب التعيين الأول المتحقق (ND_1) وضعًا بنيويًا فريدًا، مشكّلًا مع (ND_0) وحدة زمنية يمكن تسميتها "المقطع التعييني المؤسِّس".

أنطولوجيًا، يمثّل (ND_0) عتبة الانبثاق الوظيفي تحت شروط (Cset) في المقابل يمثّل (ND_1) أول فعل تعيين يربط هذا الاكتشاف الوظيفي بمركّب الهوية (RC)، معقودًا عنده لأول مرة نمطٌ من الوكالة الرسالية يجيب، من داخل النسق، عن سؤال: "من المخاطَب بالرسالة؟" و"بأيّ حق يُلزِم غيره باسمها؟". ويعمل (ND_1) بوصفه "عنق زجاجة معياري" في مستويين:

(أ) من جهة الشرعية: يستمد (ND_1) مشروعيته من قربه البنيوي لـ (ND_0)، بينما تستمد التعيينات اللاحقة شرعيتها العملية من مطابقتها التأويلية أو الإجرائية له بوصفه "السابقة الرسالية" التي يُقاس عليها، لامن عودتها المباشرة إلى الحد الأصلي (ND0)، إذ أن هذه العودة ممتنعة في مجال العلل، وتبقى الشرعية العملية مرتهنة بوساطة (ND1).

(ب) من جهة المعيارية: يصبح (ND_1) مرجعًا لقياس الانزياحات اللاحقة، فينشأ ما نسميه "العمى المساري" (Path Blindness). فدرجة سوء المحاذاة في (NDnow) لا تُفهم مجرد فرقٍ موضعي عن السابق المباشر (NDpre-now)، بل

مسافةً تراكمية عن التعيين المؤسِّس (ND0) الذي تبلورت فيه المعالم الأولى لما سيتصلّب لاحقًا في ثوابت الهوية (H3).

في هذا الأفق، تُرى تحيزات (ND_1) – متى دُمجت في الصيغة المؤسِّسة – وهي تميل مع تتابع التعيينات (ND_2 … NDpre-now) إلى التصلّب كسِمات هويّاتية تحرسها (H3)، بحيث يظهر التعيين الراهن (NDnow) كمحصلة لمسار معياري طويل أكثر مما هو امتداد شفاف لـ (ND_0). وتكمن قيمة التمييز بين (NDpre-now) و(NDnow) في فصل الانحراف البنيوي المترسِّب عن الاضطراب الموضعي القابل، من حيث المبدأ، للتقويم.

ويُكتفَى هنا بهذا القدر البنيوي من توصيف المسار التعييني.

5. بنية (RC)، و (H1–H3)، و(ND^R): استكمال الطبقة الثانية:

بعد ضبط الانتقال من الوصف الوظيفي (FD) إلى التعيين المعياري الراهن (ND_{now}) في الأقسام السابقة، يبيّن هذا القسم كيف تتشابك ثلاثة عناصر في طبقة واحدة: شروط الانبثاق (Cset)، والمركّب الرسالي (RC)، وثوابت الهوية (H1–H3) إلى الشكل المعياري الجامد لـ(ND^R). والهدف هنا توضيح كيف يعمل هذا الثلاثي كجهاز واحد يشخّص الانحراف، ويميّز بين التكيّف المشروع والانقطاع الهويّاتي، ويحرس القدرة الرسالية الجوهرية (C^*).

5.1 وظيفة (RC) كأداة تشخيص:

في ورقة الباحث (2025، مخطوطة مقدمة للنشر) عُرِّف المركّب الرسالي لنمط مساهمة معيّن (φ) بوصفه بنية معيارية تضم المحتوى الإلزامي، ومجال المخاطَبين، وشروط الانطباق، ونوع القوّة الديونطيقية، وشبكة المبرّرات، وبنية المساءلة. في هذا القسم يُعامل (RC) لا كتعريف صوري فحسب، بل كأداة تشخيص لسوء المحاذاة بين الخطاب الرسالي وممارساته.

فبدل الاقتصار على القول إن "الالتزام مختلّ"، يتيح (RC) إعادة صياغة السؤال تشخيصيًا: هل يكمن الخلل في توسيع غير مبرَّر لمجال المخاطَبين بحيث تُحمَّل الرسالة فاعلين لم يُدرَجوا أصلًا في أفقها؟ أم في شروط انطباق معلَّقة على سياقات لا تنسجم مع ثوابت الهوية (H1–H3)؟ أم في نوع قوّة ديونطيقية مبالغ فيها أو مخفَّفة لا تتوافق مع شبكة التبرير؟ أم في بنية مساءلة تُنتج خوفًا وانكماشًا بدل تصحيح الأداء؟

ويلزم هنا التنبيه إلى أن وجاهة الرسالة في فضاء المسوغات ترتبط أيضًا بكيفية تأسّس حقيقة اجتماعية لحقوقها وواجباتها. لذا قد يكون خلل (R) خللًا في تأسيس الوجاهة اجتماعيًا لا في ترتيب الحجج فحسب. (Griffith, 2025)

وبهذا المعنى يتحوّل (RC) من مخطّط بنيوي لتجميع عناصر الالتزام إلى "مصفوفة أسئلة" يمكن عبرها تحليل النقص المعياري داخليًا، من غير إرجاع كل خلل إلى تفسيرات نواياوية من قبيل "ضعف إيمان" في الأنساق الدينية أو "ضعف ولاء" في الأنساق الحركية، أو "فساد إرادة"، أو مجرد "اختلال سببي" في محيط خارجي.

5.2 علاقة (RC) بشروط الانبثاق: قيد صاعد وقيد هابط:

يمكن تمثيل العلاقة البنيوية بين شروط الانبثاق والمركّب الرسالي في جدل مزدوج الاتجاه:

(أ) من أسفل إلى أعلى: تعمل (Cset) قيدًا صاعدًا؛ فلا إمكان لمركّب رسالي معتبر من غير حدّ أدنى من التعيين لما يُحتسب جزءًا من الرسالة وما يبقى خارجها. الإقرار بما يدخل في قوام الرسالة—مهما كان أوليًّا—هو نفسه فعل تعيين وظيفي يسمح للانبثاق التيليونومي بأن يشتغل على بنية منظَّمة لا على فوضى سلوكية.

(ب) من أعلى إلى أسفل: ما إن ينعقد (RC) لنمط معيّن حتى تعود التعيينات المعيارية لتعمل قيدًا هابطًا على (Cset). إذ تعيد تشكيل فضاء الإمكان الوظيفي، فتُشرعن بعض الأنماط وتقصي أخرى، وتحدّد أيّ الأدوار يُستبقى باعتباره حارسًا للقدرة الرسالية الجوهرية (C*) كما تضبطها ثوابت الهوية، وأيّها يُعدّ انحرافًا عنها وإن كان "ناجحًا" تكيّفيًا.

بهذا الجدل الصاعد/الهابط لا يبقى (Cset) مجرّد خلفية سببية، ولا (RC) مجرّد طبقة معيارية معلَّقة في الفراغ، بل يدخلان في علاقة تغذية راجعة تتيح للنموذج التمييز بين تعديل داخلي يحافظ على الهوية الرسالية وبين انقطاع هويّاتي يعيد برمجة الغائية ذاتها.

5.3 ثوابت الهوية (H1–H3) والعيين الجامد (ND^R) :

تُعرّف ثوابت الهوية (H1–H3) بالشروط التي تضمن أن النسق الرسالي يبقى هو هو عبر التغيّر. (Taylor, 1989) ويعمل (H3) معيارًا لِمتى يصير بعض (ND) تعيينًا جامدًا (ND^R) أي موضعًا مؤسِّسًا لحراسة (C*) داخل (RC). ويواجه الضابط

خطرًا منهجيًا لم يُستنفد في هذا البحث وهو خطر تزييف الثوابت. وذلك بأن يُعاد وسمُ بعض التعيينات المعيارية (ND) بوصفها تعييناتٍ جامدة (NDR)—أو العكس—مع الإبقاء على دعوى الاستمرار، عبر إعادة بناءٍ رجعيّ لـ(ND₀) أو عبر تحويرٍ خفيّ لضابط التحويل ($ND \rightarrow ND^R$)، بحيث لا تعود استعادة التشغيل في (R/G) ممكنة وفق ضابط (H3) المعلن، وتغدو ‘الاستعادة’ موضع نزاع تأويلي، ويتعذر الفصل بين الاستمرار والانقلاب.

وما نسمّيه "الجمود الوظيفي" في السياق الحالي هو وظيفة محددة تعتبرها الجماعة الرسالية جزءًا من تعريف ذاتها. ولتجنب تهمة ‘تجميد القيم’ باسم (H3)، يلزم التنبيه إلى أن الجمود هنا مشروط بتعيّن الوظيفة. فإذا تغيّرت الوظيفة تغيّر النوع المعياري، ولا يعود الحديث عن حفظ الهوية مبررًا. (Larue, 2025)

ويسمح هذا الجمود بتعدّد الحوامل والوسائط، وبتغيّر أشكال التعبير، ما دام الموضع المُؤسِس محفوظًا في بنية (RC) وتحت قيود (H1–H3). وبالمقابل يتيح التمييز بين: (أ) تعثر موضعي في التجسيد أو الأداء مع بقاء الوظيفة المؤسسة قابلة للاستعادة داخل (RC)، و(ب) مساس مباشر بالوظيفة المؤسسة ذاتها، وهو ما يدل على انقطاع هوياتي لا مجرد خلل أدائي.

5.4 معيار الفصل بين حفظ الهوية وصنمية التعيين:

لا يكفي أن يتوفّر جمود وظيفي حتى تُحفظ الهوية، إذ يمكن لهذا الجمود نفسه أن ينقلب إلى ما نسمّيه "صنمية تعيين" وظيفي (أو تحجر) على مستويين:

صنمية الحامل: حين تُحمى الوسائط أو الأشخاص أو البُنى التي تحقِّق الوظيفة لذاتها، بحيث يُرفض أي حامل بديل قادر على حفظ (C*) ضمن ثوابت الهوية لمجرّد أنه لا ينتمي إلى السلسلة الموروثة.

صنمية الصيغة: حين يُجمد توصيف الوظيفة أو اسمها أو صورتها القانونية مستقلًّا عن وظيفتها في حفظ القدرة الرسالية، بحيث يُستبعد أي إعادة توصيف معيارية ممكنة -حتى مع حفظ (C*) و(H1–H3)- بدعوى صيانة "الاسم" أو "الشكل".

في مقابل ذلك، يقدّم النموذج معيارًا بسيطًا مؤداه: أن الجمود المشروع يتمثل في ثبات الموضع الوظيفي الذي يحرس (C*) داخل (RC) وتحت (H1–H3)، بشرطين سلبيين: ألا يحول الحامل الى جزء من الهوية، وألا تُفصَل الصيغة عن شرط

الحراسة. فإذا وقع أحدهما، فذلك هو حد الصنمية، ويتحول الموضع الى ذريعة لحماية امتيازات (للحامل) أو صيغ متكلسة (تستبقى لذاتها)، لا الى آلية لحفظ الهوية.

وبعبارة أخرى، إذا استقلّ التكليف الرسالي عن شرط الحراسة -بتحويل الحامل إلى جزء من الهوية أو بفصل الصيغة عن وظيفتها- أو استُخدم لتبرير انحرافات عن القدرة الجوهرية (C^*)، فإنه يغدو تجسيدا لصنمية التعيين، ويُستدعى عندئذ الجهاز التشخيصي لـ(RC) وثوابت الهوية (H1–H3) لاختبار مدى مشروعيته من داخل النموذج نفسه.

تعليق ختامي: مرساة الأطروحة: لا يصير (FD) تعيينًا رساليًا (ND) ولا يثبت كـ(ND^R) إلا بقدر ما يكون قابلاً للتشغيل داخل ⟨R,G⟩ حارسًا لـ(C*) مع ثبات (H3). و(NDnow) يُحكم عليه بوصفه حصيلة مسار (P) من المقطع المؤسِّس (ND_0/ND_1) بقدر إمكان استعادة هذا التشغيل دون تحريك (H3).

6. من الاكتشاف الوظيفي إلى التعيين المعياري: آلية الرفع الرسالي:

الوظيفة كمسند من الدرجة الثانية: عقدة الاتصال بين الطبقتين:

تُقرأ الوظيفة بوصفها نمطَ مساهمةٍ قابلًا للتتبّع عبر تبدّل الحامل أو الوسيط؛ ومن ثمّ تُفسَّر "هجرة الوظيفة" بوصفها ثباتًا لـ(φ) مع تغيّر تحقّقه. بهذا المعنى يغدو (φ) عقدةَ وصلٍ بين طبقة تفسيرية–سببية (FD داخل Cset) وطبقة معيارية (ND داخل RC وتحت قيود H1–H3).

مستوى (FD) داخل (Cset): تفسير (C*):

في مستوى (FD) يُقاس الخلل بما يُحدثه من اضطرابٍ في حفظ (C*) داخل مجال العلل؛ أمّا تعيين "ما الذي يُحفظ رساليًا" فيُحسم داخل فضاء المسوغات عبر إدراج (φ) في (RC) وربطه بثوابت الهوية (H1–H3).

من القدرة إلى الالتزام: محدِّدات الرفع الرسالي:

لا يكفي ثبوت (FD) لرفع (φ) إلى (ND)، بل يُشترط اجتياز مجموعة اختبارات بنيوية متضافرة:

(أ) صلة (φ) بـ(C*) داخل (Cset): أن يكون تعطيله مُضعِفًا جوهريًا لـ(C*) وألّا يُعوَّض عنه بسهولة بنمط بديل مستقرّ.

(ب) الانسجام مع (H1–H3): ألّا يقوّض الإدراج سلامة (H1)، وألّا يخلخل تماسك فضاء المسوغات وشبكة المبرّرات (H2)، وأن يخدم تثبيت الموضع المؤسِّس كما تضبطه (H3).

(جـ) الاستتباع الحجاجي داخل (R): أن يجعل قبول (R) رفضَ (φ) تناقضًا أدائيًا في فضاء المسوغات. ولو ظلّ هذا التناقض مضمَرًا أو مقنَّعًا في الممارسة الفعلية.

(د) قابلية التركيب في RC(φ): إمكان تحديد ⟨φ, A, K, Md, R, G⟩ على نحوٍ يُعرِّف المخاطَبين وشروط الانطباق ونمط القوّة وبنية المساءلة دون تعطيل اختبارات الاستبدال/إعادة التوصيف اللازمة لحفظ (C*).

(هـ) قابلية الإبطال العكسي: إمكان، من منظور تحليلي أو في طور التأسيس، تصور بدائل كان يمكن رفعها ثم استُبعدت لمسوغ هويّاتي/حجاجي داخل فضاء المسوغات؛ بما يجعل الرفع قرارا معياريا. حتى لو حجب "العمى المساري" لاحقًا وعي النسق بهذه البدائل.

وعليه، يُفهم "الرفع الرسالي" انتقالًا من تفسير حفظ (C*) إلى إدراج (φ) بوصفه موضعًا يُطالَب به داخل (RC) وتحت (H1–H3). ويظلّ الإلزام مشروطًا بالانخراط حيث لا يصير أداء (φ) مقتضى رساليًا إلا إذا كان تثبيته لازمًا لحفظ (C*) داخل (H3)، وكان الفاعل قد قبل عمليًا ثوابت الهوية (H1–H3) بما يترتّب عليها من مطالب داخل النسق.

ولتجنّب بقاء آلية الرفع ($FD \rightarrow ND \rightarrow ND^R$) في مستوى التجريد، نعرض مثالًا مصغّرًا يبيّن كيف تُقرأ (φ) وظيفيًا، ثم تُرفع إلى تعيين معياري داخل (RC)، ثم تُثبَّت كجمود وظيفي تحت (H3).

مثال تطبيقي شديد الاختصار: "ميثاق نزاهة البحث"

النسق: فريق بحث يتبنّى "نزاهة معرفية" كرسالة تُولِّد حقّ مساءلة متبادل داخل "نحن".

مجال العلل(FD): (φ) مثل "منع تجميل النتائج/p-hacking" تُفسَّر وظيفيًا بأنها تحفظ (C^*) (موثوقية/قابلية تكرار/ثقة).

الرفع الرسالي ($SD \rightarrow ND$): يتحول "يلزمني ألا أزوّر" (SD) إلى (ND) حين تُدرَج (φ) في مساءلة مشتركة ضمن: $RC(\varphi)=\langle \varphi,A,K,Md,R,G \rangle$

الجمود الوظيفي (ND^R): تصير (φ) جامدة وظيفيًا إذا اعتُبرت جزءًا من هوية النسق: تركُها ليس خللًا أدائيًا بل نقضٌ لمعيار الاستمرار (ضربٌ لـH3).

سوء المحاذاة/صنمية التعيين: إذا بقي خطاب النزاهة لكن تعطّل التشغيل (تآكل R أو انحراف G أو استثناءات تُفرغ Md)، أو استُبدلت الممارسة بـ"امتثال وثائقي"، فهذه صنمية/تعيين مُعوَّم: الاسم قائم والوظيفة الحارسة لـ(C*) منفصلة.

يوضح المثال الفرق بين تشغيل التعيين داخل (R/G) وبين بقائه شعارًا، وهو ما يمهّد لتقسيم طبقات التعيين واختبارات سوء المحاذاة في الأقسام التالية.

7. طوبولوجيا التعيين والعمق التيليونومي:

يميز هذا القسم ثلاث طبقات للتعيين على بعدين: شدة الإلزام من جهة، وصلته بالتيليونومي وبثوابت الهوية من جهة اخرى.

في الطبقة الأولى يُفهم (FD) كتوصيف سببي–تيليونومي في مجال العلل يحدد أدوارًا تحفظ (C*) دون حمولة ديونطيقية. وفي الطبقة الثانية يعمل التعيين المؤسسي (بالسيرلية) بإسناد قوة ديونطيقية إلى قاعدة قابلة للاستبدال من حيث المبدأ، يمكن تعديلها داخل النظام المؤسسي دون مساس مباشر بهوية النسق. أما الطبقة الثالثة فهي التعيين الرسالي في هذا النموذج: إدراج يكتسب "عمقًا تيليونوميًا" لأن ثباته مرتبط بحراسة (C*) كما يثبتها الموضع المؤسِّس (H3) داخل (RC/H1–H3). لذلك لا تُقاس كلفة الرجوع عن (φ) بكلفة إجرائية، بل بما يستتبعه من تصدع في معيار الاستمرار؛ فالرجوع مع إبقاء دعوى الحراسة يُنتج تناقضًا عمليًا في فضاء المسوغات. (Taylor, 1989)

وقاعدة الفرز: ما يُراجع بلا كلفة هوياتية يبقى مؤسسيًا، وما لا يُراجع إلا بإعادة تعريف "ما يُحسب استمرارًا" ينتمي للتعيين الرسالي ذي العمق التيليونومي.

8. صحة وفساد التعيين الوظيفي وديناميّته: الطبقة الثالثة:

يعالج هذا القسم معيار صلاحية (NDnow) وخرائط فساده بوصفه تعيينًا يعمل داخل (RC) ويُطالَب ويُصحَّح، لا بوصفه شعارًا ثابتًا.

8.1 شروط صحة التعيين الوظيفي:

لا يكون التعيين "صحيحًا" إلا باجتماع أربعة شروط بنيوية:

الانسجام النسقي: إسناد (φ) ضمن قدرة النسق دون تعطيل (C^*) أو مزاحمة (H1–H3).

الاتساق الديونطيقي: اتساق توزيع (Md) على (A) تحت (K) بما يمنع مطالب غير قابلة للامتثال (شلل معياري).

الاندراج الاستدلالي: قابلية تشغيل (R ⊢prag φ) دون "ترخيص انتقائي/استثناءات" تُفرغ الإلزام.

الكلفة الدلالية: ألا يتطلب التشغيل إعادة كتابةٍ مفهومية تُحدث انفصالًا مستقرًا بين الخطاب والممارسة يُضعف (R) و(G).

8.2 قاعدة القرار الساكنة:

تعمل القاعدة الساكنة على فرز موضع العطب بحسب مستواه: هل يطال التشغيل داخل (RC)، أم يطال التنزيل، أم يمس منطق الهوية ذاته؟ وذلك كما يلي:

أ ـ سقوط تأسيسي: فشل شرط أدنى يجعل الإدراج غير قابل للتشغيل (انقطاع الاستتباع في (R)/ تناقض ديونطيقي/تعذّر مساءلة فعّالة في (G)).

ب ـ اختلال موضعي: أصل التعيين قابل للتشغيل لكن تنزيله يوسّعه/يضيّقه/يُحمّله؛ معيار الإصلاح: إعادة الضبط داخل (R/G) بتعديل موجّه في ⟨A,K,Md,G⟩ أولَسننة (φ) دون مساسٍ بـ(H3).

ج- انقطاع في منطق التعيين: استعادة التشغيل تستلزم إعادة تعريف صلة (φ) بـ(C^*) أو تحريك (H3)، أي تبديل معيار الاستمرار.

8.3 ديناميّة التعيين وقاعدة قرارها:

معيار النظر هنا أن التعيين يتردد بين الاستعادة والانقلاب؛ ومن ثم فمساره مفتوح على الاستمرار أو الانقطاع، وتشخص تحوّلاته عبر ثلاث آليات:

أ- إعادة التعيين: تعديل (φ) أو بعض مكوّنات (RC(φ)) لاستعادة التشغيل مع حفظ (H3) وبقاء صلة (φ) بـ(C^*) قابلة للاستعادة داخل (R)، لا مجرد ادعاء خاطبي.

ب- تراكم التعيينات: تحميل الموضع مطالب لاحقة تولد تزاحمًا أو تراتبية، ولكن دائنا يُرجَّح ما يحرس (C^*) ويصون (H3) بأقل كلفة دلالية وبأعلى قابلية للاستمرار التشغيل داخل (R/G).

ج- سوء المحاذاة: اتساع فجوة (ND) المعلن عن خريطة (FD)، بما يُضعف صلاحية اللوم/التبرير ويُعطّل (G) ويكشف هشاشة (R) بوصفه شبكة تشغيل.

قرار دينامي: (أ) استمرار إذا حُفظت الحراسة والتشغيل تحت (H3). (ب) هشاشة إذا ارتفعت الكلفة الدلالية أو زاحم التعديل (H3) مع بقاء الاستعادة ممكنة. (ج) انقلاب وظيفي إذا نُقل (φ) إلى نوع آخر/عُطّل (C*)/ترسّخ الانفصال الخطاب-الممارسة.

مفوضو المعياري:

لا تعمل الاستعادة تلقائيًا؛ تتوسّطها فواعل كفؤة في فضاء المسوغات: تشخّص الفجوة (FD/ND)، تعيد لَسننة (φ) لاستعادة اندماجه في (R) وتشغيله في (G)، وتُجري تعديلات تابعة في ⟨A,K,Md,G⟩ دون ضرب (H1–H3). معيار قيمتهم: إعادة وصل الممكنات الوظيفية بما يُطالَب به تحت ثبات (H3)، لا تكثير المطالب.

8.4 المسار (P) كعلّية جينيالوجية:

يُفهم (NDnow) بوصفه حصيلة مسار علّي لا مقابلةً مباشرةً بـ(ND_0):

NDnow = P (ND_0, وسيط التثبيت، نمط الانتشار، إعادة الصياغة).

ويتحدد (P) بثلاثة ضغوط: (أ) وسيط التثبيت الأولي (ممارسة/صيغة/حامل) وما يفتحه من قابلية للصنمية أو الشكلانية. (ب) نمط الانتشار (هرمي/شبكي/منصّاتي) وما يعيد تشكيله في (K/G) ومركز الثقل. (ج) إعادة الصياغة التشغيلية (اختزال/تهجين/طقوسنة/تسليع) وما تُحدثه في (R/K/Md). وبذلك يُشخَّص العطل بحسب: تآكل (R) أم انحراف (K) أم إعادة تشكيل (G) بفعل المسار.

9. اختبارات تشخيصية (ND^R):

محكّ صحة/فساد (NDnow) ليس دوام الصياغة ولا رسوخ الاعتراف، بل إمكان تتبّع (φ) بوصفه دورًا معياريًا عاملًا يحرس (C^*) داخل (RC) وتحت (H1–H3)، أي بوصفه موقعًا يظلّ قابلاً للمطالبة والتبرير والتصحيح عبر (R/G). وعلى هذا تُعتمد ثلاثة اختبارات حدّية:

(1) اختبار الاستبدال التراكمي (سفينة ثيسيوس):

يتغير ⟨A,K,G⟩ وتُعاد لَسْننة (φ) مع بقاء دعوى "نفس النسق". معيار الاستمرار ليس مقدار التبدّل، بل بقاء إمكانية تتبّع الموضع المؤسِّس (H3) دون تبديل وظيفته. ينجح الاختبار إذا:

أ) بقي (R ⊢ φ) مسارًا تشغيليًا لا يُفرَّغ باستثناءات تُعطّل أثره.

ب) بقيت (G) قادرة على فصل الإخلال المعياري عن العطب السببي في التنزيل.

ج) لم يُعَد ضبط (A/K) بما ينقل وظيفة (φ) من حراسة (C*) إلى وظيفة أخرى.

فإن توقّف تتبّع الدور على إعادة تعريف (H3) أو (C*) كان ذلك انقطاعًا هويّاتيًا تحت استمرار الواجهة.

(2) اختبار انفصال الاعتراف عن التشغيل (سوء المحاذاة المؤسسي):

قد يُحافَظ على الاعتراف بـ(ND) بينما تُظهر (FD) أنّ (φ) لم يعد يحرس (C*) عمليًا. علامة الخلل هي تعطّل الالتقاط المعياري:

أ) لا يعود ترك (φ) تحت (K) يُلتقط كتناقض أدائي (تآكل الاندراج الاستدلالي).

ب) تنزاح (G) من التصحيح إلى الترخيص/الحجب (مساءلة بلا نفاذ).

ج) تُفرَّغ (Md) باستثناءات متراكمة مع بقاء خطاب الإلزام.

عند هذه العتبة يغدو التعيين "مُعوَّمًا": قائمًا كرمز لا كقاعدة تشغيل—وهي البوابة العملية لصنمية التعيين.

(3) اختبار الوثائقية (هجرة الوظيفة إلى وسيط):

عند انتقال تحقّقات (φ) إلى نص/أرشيف/مؤسسة، يُسأل: هل الوسيط ذاكرة تشغيلية للدور أم بديل معياري للدور؟ تُعد الهجرة تعدّدَ تحقّق إذا ظلّ الوسيط:

أ) يُعيد إدراج (φ) في مسارات (R/G) داخل نمط "نحن"، لا أن يحلّ محلها.

ب) يحفظ (K) و(Md) كحدود نفاذ لا كديكور تنظيمي.

ج) يبقي اختبار (H1–H3) وحراسة (C*) ممكنين بالعلل/المسوغات لا بمجرد الاستظهار.

أما إذا صار الوسيط مصدرًا مستقلًا لإعادة تعريف (H3) أو لاستبدال (R/G) بامتثال وثائقي، فذلك انزلاق من الدور إلى الأثر: تتحول الوظيفة إلى "وثيقة" لا إلى التزام قابل للتشغيل.

قاعدة حكم موجزة: يثبت "الاستمرار داخل الهوية" بقدر ما يبقى (φ) قابلاً للتشغيل حارسًا لـ(C*) دون تحريك (H3). ويُشخَّص "الانقطاع/الانقلاب" حين لا يمكن استعادة التشغيل إلا بتعديل معيار الهوية نفسه.

10. التموضع الفلسفي ـ واقعية تيليونومية داخلية:

يتموضع نموذج (ND^R) ضمن "واقعية تيليونومية داخلية" تجعل (ND) واقعةً

معياريةً محايثة للممارسة من غير اختزالها في إنشاءٍ مؤسسي ولا ردّها إلى غائيةٍ مفارقة. ولضبط الربط بين (FD) و(ND) دون بقائه شعارًا، يفيد إسناده إلى مقاربة "تليو-استدلالية" تُبرَّر فيها قواعد الاستدلال طبيعانيًا من داخل وظيفة الأداء، بما ينسجم مع المرشح البنيوي–الحجاجي. (Hlobil, 2022)

يرتكز النموذج على: (1) سيرل: القوى الديونطيقية والوظائف الاعتبارية كإطار للرفع، مع تقييد الإنشائية بقيد (RC/H1–H3) بحيث لا يُثبَّت (φ) إلا إذا كان قابلًا للاستعادة كحراسة فعلية لـ(C*). (2) براندوم: المعيارية شبكةُ التزامات واستتباعات، لكن اتساقها لا يكفي ما لم يُختبر على محكّ (C*) بوصفه مبدأً ناظمًا يميّز بين تماسكٍ خطابيٍّ معطّل وتشغيلٍ يحرس الهوية. (3) التيليوسيمانطيقا/الخيرات التكوينية: "عمق" التعيين ككلفة هويّاتية؛ فالجمود ثباتُ موضعٍ يحرس (C*) لا ثباتُ صيغةٍ أو حامل.

وعليه تُفهَم "صنمية التعيين" كفشلٍ لهذا الشرط الداخلي: حماية صيغ (ND) أو حواملها مع تعطيل (R/G) وانفصالها عن حراسة (C*)، بما يحوّل التعيين إلى لافتة ويمنح النموذج معيارًا نقديًا للفصل بين جمودٍ مبرَّر وصنميةٍ تعيد كتابة الهوية تحت اللافتة نفسها.

11. الاعتراضات المنهجية والحدود: ثلاث مواجهات حدّية:

يواجه النموذج ثلاث طعون حدّية لتعيين حدوده التشغيلية:

(1) الماهوية/السلطة:

الاعتراض: (H3) ستار لجوهريةٍ أو لاحتكار تمثيل "نمط نحن".

الجواب: (H3) يثبّت موضعًا وظيفيًا لا حاملًا؛ معيار الشرعية هو حراسة (C*) مع قابلية استبدال الحوامل متى استُعيد تشغيل (R/G) وحُفظت صلة (φ) بـ(C*) تحت (H1–H3). ما لا يجتاز ذلك يُشخَّص كسوء محاذاة.

(2) الدائرية

الاعتراض: يُستخرج (C*) من تعيينات سابقة ثم تُحاسَب التعيينات به، فيلزم الدور.

الجواب: يُستقرأ (C*) من خريطة القدرات كما يكشفها (FD) داخل (Cset)، ثم تُختبر التعيينات بقدر قابليتها لتشغيل (R/G) وحراسة هذه القدرة؛ العلاقة تغذية راجعة قابلة للتصحيح، معيارها إمكان الاستعادة.

(3) اللايقين (المناطق الرمادية):

الاعتراض: بلا خوارزمية حاسمة يبقى الحكم تأويليًا بلا إلزام.

الجواب: يفرض النموذج قاعدة إجرائية: كل قراءة تُعيّن موضع الخلل في (RC) أو (H1–H3) وتبتّ هل الاستعادة ممكنة أم تتطلب تحريك معيار الهوية؛ وعند التعارض يُرجَّح ما يحرس (C*) تحت ثبات الموضع المؤسِّس بأقل كلفة دلالية وأعلى قابلية لتشغيل (R/G).

12. النتائج والتوصيات:

النتائج:

يقدّم البحث نموذجًا للتعيين الرسالي الجامد (ND^R) بوصفه آليةَ رفعٍ تحوّل الوصف الوظيفي (FD) إلى تعيين معياري (ND) داخل المركّب الرسالي (RC) وتحت ثوابت الهوية (H1–H3). وينطلق هذا الرفع من تثبيت شرط الحراسة للقدرة الرسالية الجوهرية (C^*) ضمن شروط الانبثاق (Cset)، مرورًا بطبقة الديونطيقية الذاتية (SD)، وباعتبار المسار (P) متغيّرًا جينيالوجيًا يفسّر انحرافات التعيين الراهن (ND_{now}) دون ردّ الشرعية إلى سطح الاعتراف الراهن. وينتهي التحليل إلى النتائج الآتية:

1. آلية العبور المعياري: لا يتحقق الانتقال من مجال العلل (النجاح السببي) إلى فضاء المسوغات (الإلزام الرسالي) آليًا، بل يتوقف على مرشّح بنيوي–حِجاجي يجعل النمط الوظيفي (φ) قابلاً للتشغيل داخل ⟨R,G⟩ بوصفه موضع مطالبة ومساءلة من منظور الشخص الثاني.

2. مركّب التشخيص: يعمل المركّب الرسالي $RC(\varphi)=\langle \varphi,A,K,Md,R,G \rangle$ بوصفه مصفوفة تشغيلية تُتيح تشخيص موضع الخلل المعياري داخليًا (في A أو K أو Md

أو R أو G)، بما ينقل النقد من التوصيف العام لفساد الالتزام إلى التحقيق البنيوي في مكامن العطل.

3. طبيعة الجمود المشروع: تُفهم صلابة التعيين (ND^R) بوصفها جمودًا وظيفيًا هويّاتيًا (H3): تثبيت الموضع المؤسِّس الذي يحرس القدرة الرسالية (C^*) عبر الزمن، لا تثبيت حاملٍ فيزيائي أو صيغةٍ لغوية بعينها لذاتها.

4. معيار قابلية الاستعادة: تُقاس مشروعية التعيين الراهن (ND_{now}) بمدى إمكان

استعادة تشغيل (φ) حارسًا لـ(C^*) داخل $\langle R,G \rangle$ مع ثبات ثوابت الهوية، لا بمجرد بقاء الاعتراف المؤسسي أو دوام الصياغة التاريخية.

تفكيك صنمية التعيين: يميّز النموذج بين الجمود المشروع وصنمية التعيين عبر نمطين: صنمية الحامل (تحويل 5. الوسيط أو الأشخاص إلى جزء من الهوية) وصنمية الصيغة (تجميد الهيئة بمعزل عن شرط الحراسة الوظيفي). وتنكشف الصنمية إجرائيًا حين ينفصل الاعتراف عن التشغيل الفعلي.

6. الاستغناء الميتافيزيقي: يقدّم الإطار أدوات تقويمية للتعيينات من داخل الجهاز النسقي نفسه، بما يسمح برصد حالات سوء المحاذاة والانهيار المعياري (تآكل R، انحراف G، انزياح K) دون الحاجة إلى افتراض غائية ميتافيزيقية أو الاستناد إلى أخلاق كونية مفارقة.

التوصيات:

في ضوء الوظائف التشخيصية التي قدّمها النموذج، يقترح البحث برنامجًا بحثيًا لاحقًا لتقوية أدوات الاختبار وتوسيع نطاق التطبيق:

1. ضبط حدود الاستعادة: تعميق اختبارات الاستبدال وإعادة التوصيف داخل (RC) بما يمنع التذرّع بـ"الاستعادة" لإعادة بناء رجعية (Retroactive Construction) تُحرّك ثوابت الهوية (H3) تحت دعوى الثبات الزائف.

2. خرائط الانهيار المعياري: بناء نماذج مقارنة لأنماط سوء المحاذاة عبر اختلاف عناصر المركّب الرسالي، خصوصًا التوتر بين شبكة التبرير (R) وبنية المساءلة (G)، لتحديد مؤشرات مبكرة لانفصال الخطاب عن التشغيل.

3. تقنين الكلفة الدلالية: تطوير معيار "الكلفة الدلالية" إلى ضابطٍ إجرائي أوضح لترجيح التعيينات المتنافسة، بحيث يُقدَّم التعيين الذي يحرس (C^*) بأقل قدر من التعقيد

المفهومي وأعلى قابلية للنفاذ داخل فضاء المسوغات، تجنبًا لظاهرة "التماسك الخطابي المعطّل".

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المراجـــــــــع :

Brandom, R. B. (1994). Making it explicit: Reasoning, representing, and discursive commitment. Harvard University Press.

Brandom, R. B. (2000). Articulating reasons: An introduction to inferentialism. Harvard University Press.

Cummins, R. (1975). Functional analysis. The Journal of Philosophy, 72(20), 741–765.

Darwall, S. (2006). The second-person standpoint: Morality, respect, and accountability. Harvard University Press.

Dennett, D. C. (1987). The intentional stance. MIT Press.

Gilbert, M. (1989). On social facts. Routledge.

Godfrey-Smith, P. (2009). Darwinian populations and natural selection. Oxford University Press.

Griffith, A. M. (2025). Truth and social reality: A metaphysical inquiry. Oxford University Press .

Hlobil, U. (2022). Teleo-inferentialism. Philosophical Topics, 50(1), 185–211 .

Hume, D. (1978). A treatise of human nature (L. A. Selby-Bigge & P. H. Nidditch, Eds.). Oxford University Press. (Original work published 1739)

Kripke, S. A. (1980). Naming and necessity. Harvard University Press.

Larue, L. (2025). Against Guala and Hindriks' functionalist theory of institutions. Journal of Social Ontology, 11(1), 220–240. https://doi.org/10.25365/jso-2025-9106

Little, D. (2021). Social ontology de-dramatized. Philosophy of the Social Sciences, 51(1), 13–23. https://doi.org/10.1177/0048393120916145

Lukács, G. (1967). History and class consciousness: Studies in Marxist dialectics (R. Livingstone, Trans.). Merlin Press. (Original work published 1923)

McDowell, J. (1994). Mind and world. Harvard University Press.

Millikan, R. G. (1984). Language, thought, and other biological categories: New foundations for realism. MIT Press.

Pain, R., & Mann, S. F. (2025). Teleosemantics, structural resemblance and predictive processing. Erkenntnis, 90(6), 2523–2547. https://doi.org/10.1007/s10670-024-00819-2

Rudnicki, J. (2023). Semantic conventions and referential intentions. Synthese, 202, Article 9. https://doi.org/10.1007/s11229-023-04227-x

Schurz, G. (1997). The is-ought problem: An investigation in philosophical logic. Kluwer Academic Publishers.

Searle, J. R. (1995). The construction of social reality. Free Press.

Searle, J. R. (2010). Making the social world: The structure of human civilization. Oxford University Press.

Sellars, W. (1956). Empiricism and the philosophy of mind. In H. Feigl & M. Scriven (Eds.), Minnesota studies in the philosophy of science (Vol. 1, pp. 253–329). University of Minnesota Press.

Taylor, C. (1989). Sources of the self: The making of the modern identity. Harvard University Press.

Tuomela, R. (2013). Social ontology: Collective intentionality and group agents. Oxford University Press.

Wittgenstein, L. (2009). Philosophical investigations (4th ed.; G. E. M. Anscombe, P. M. S. Hacker, & J. Schulte, Trans.). Wiley-Blackwell. (Original work published 1953)

Wright, L. (1973). Functions. The Philosophical Review, 82(2), 139–168.

الباحث، (2025). انبثاق الرسالة كظاهرة اجتماعية: إطار تيليونومي (Teleonomy للفهم) (مخطوط غير منشور مُقدَّم للنشر). المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.